في الحدث

▪ حازم مبيضين

استشهاد جديد للحسين

في الذكرى التي يجب أن تكون موحدة للمسلمين لامفرقة لهم تناثرت أشلاء الضحايا في التفجيرات الاجرامية التي استهدفت جموع العراقيين وهم يحيون ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي الحفيد الأحب للرسول الأعظم والمبشر بأنه سيد شباب أهل الجنة، وتناثرت شظايا الزجاج المهشم مختلطة مع دماء الضحايا الذين كانت أغلبيتهم من النساء والأطفال، في يوم نفهم أنه يوم حزن وبلاء عند كل المسلمين، ففي مثله قتل الإمام الحسين وقطع رأسه، في معركة غير متكافئة بين الحق والباطل باتت الحدث الأبرز في تاريخ انقسام المسلمين، ومازال هناك إلى اليوم مَن يريد تذكيرنا كلما حلت ذكرى عاشوراء أن القتل ضرورة لتجديد حالة الانقسام بين المسلمين.

بأي إسلام يفكر " المجاهد " الذي يتمنطق حزاماً ناسفاً، ليندس بين الآف المحتفلين بذكرى الحسين، لينتحر ويقتل معه العشرات محتفلاً على طريقته الخاصة بقتل حفيد الرسول، في وقت يفرض عليه دينه أن يحب الحسين، ويأسى للطريقة البشعة التي قتل فيها، المؤكد أن من يقوم بجريمة كهذه ليس من الاسلام في شيء، وأن دوافع أخرى تسيره، وليس بعيداً على الاطلاق أن للسياسة دخلاً في المسألة، وأن التطرف المذهبي الأعمى هو الغشاوة التي تنسدل على عين المجرم وعقله، لتدفعه إلى فعلة قبيحة، في ذكرى استشهاد رجل يحظى بحب كل المسلمين سنّة وشيعة، وكان الأولى أن تستثير ذكرى مقتله مشاعر الوحدة لاالتمزق وأن تكون موحدة للمسلمين لا مفرقة لهم، ولكن التعصب يأبى إلاّ أن يطل برأسه، ليؤكد أن شيئاً لم يتغير، وأن الشرّ ما زال يتحكم بمشاعرنا وعقولنا.

قتل المئات في ذكرى عاشوراء، وكأن المتعصبين المنغلقين الجهلة، يستعيدون بذلك رغباتهم الدفينة في قتل الحسين مرات ومرات، ليؤكدوا أنهم لم يفهموا من الاسلام شيئاً، وأنهم رغم ادعائهم التمسك بالسنة النبوية، يكنون البغضاء لجد الامام، الذي بات استشهاده ملحمة تدل على نصرة الحق حتى مع ضعف المدافع عنه وقلة حيلته، والواضح أن محركي هذه الغبضاء المقيتة والحقد الأسود يسعون إلى تكرار جرائم القتل في كل عام استمراراً لرحلة الدم الذي روى أديم كربلاء، والمعيب أن يتنطع هؤلاء أنفسهم للوم الآخرين، والتبجح بالحديث عن مؤامرات خارجية تستهدف حاضر الأمة ومستقبلها.

ياسيدي وسيد شباب أهل الجنة، لاندري بأي لغة نعتذر إليك عن قبح وبشاعة ما يجري في ذكرى استشهادك، ولا ندري كيف لنا ونحن السائرون على نهج سنّة جدك بأي وجه نلقاه، وكيف نفسر حقد بعض من ينتسبون إلينا زوراً على محبي ذريته، وكيف لحقد قبلي ناجم عن شهوات السلطة أن يستمر على مدى أربعة عشر قرناً وأكثر، ويجد له أتباعاً يسيرون على نهج الحجاج، وياسيدي ها أنذا أمد عباءتي بين النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وأصلي ركعتين على روحك الطاهرة، وأجاهر ببراءتي إلى يوم الدين من كل من يحمل ذرة من الكراهية لذكرى استشهادك، وأشهد بين يدي الذكرى أنك ستظل المثل الأعلى والأسمى للدفاع عن الحق، والاستبسال في الذود عنه ونصرته، وسلام على روحك الطاهرة في ذكرى عاشوراء، وفي كل يوم تطلع فيه شمس.

الأسد: مجنون من يقتل المحتجّين .. ومصادر: روسيا وراء نشر المراقبين

تفسير حديث الرئيس السوري يخلق صراع للتصريحات بين الخارجيَّة الأميركيَّة ودمشق

تظاهرات مؤيدة لبشار الاسد

نفى الرئيس السوري بشار الأسد، في مقابلة مع شبكة تلفزيونية أميركية تسريب تصريحات أمس الأربعاء أن يكون قد أصدر أوامر بقتل محتجين، وقال إنه "لا يفعل ذلك سوى شخص مجنون". وقال رداً على سؤال حول القمع": "أنا رئيس.. لست مالك البلاد، إذن هي ليست قواتي".

□ دمشق / وكالات

ومن جانبه، انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية السورية في مؤتمر صحفي أمس، ما ورد على لسان الناطق باسم الخارجية الأميركية من تنديد بتصريحات الأسد. وأكد المتحدث أن "التصريحات تم اقتطاعها من سياقها".

وقال المتحدث إن "الحقيقة ستتضح عندما تتم إذاعة المقابلة التلفزيونية مع الرئيس السوري، فعندما سألته المذيعة باربارا والترز: هل هذه هي قواتك؟ بمعنى أنها مليشيا خاصة بك، رد الرئيس بأنه هذه ليست قواتي، وأوضح أن القوات السورية تقوم بمهام حفظ الأمن والاستقرار، وأن الجميع تحت سقف المحاسبة".

وأكد المتحدث السوري أن "الرئيس بشار مسؤول دستوريا عن سلطاته ومهامه".

وأضاف أن "الخارجية السورية تنفي أن يكون الأسد غير مسؤول عن قوات بلاده".

وردا على تصريح الأسد، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية مارك تونر: "إن الأسد الذي تدعوه واشنطن إلى التخلي عن السلطة، فوّت فرصا عديدة لوضع حد لأعمال العنف". وقال المتحدث السوري إن "الإدارة الأميركية اعتادت على الوقوع في الأخطاء"، وعرض على الدبلوماسي الأميركي إلحاقه بمعهد دبلوماسي في الخارجية السورية، على حد تعبيره.

وإلى ذلك، قال المعارض السوري بسام جعارة، الناطق باسم الهيئة العامة للثورة السورية في أوروبا، إن الناطق باسم الخارجية السورية "ارتكب فضيحة وتزويرا أثناء دفاعه عن الأسد".

حديث الأسد

ومن جانبه، أكد الأسد أنه ليس مسؤولا عن أعمال العنف التي ترتكبها قواته والتي تتهمها الأمم المتحدة بأنها تمارس القمع السياسي، الذي أوقع أكثر من ٤٠٠٠ قتيل منذ بدء الاحتجاجات التي دخلت شهرها العاشر، بحسب ما كشفه صحافي أميركي.

وأجرى الأسد مقابلة استثنائية مع شبكة "أي بي سي" التلفزيونية الأميركية، هي الأولى من نوعها التي يجريها مع الإعلام الغربي لتوضيح موقف نظامه للمشاهدين الغربيين، وسط حملة القمع التي تشنها قواته ضد المناهضين له، حسب ما أفاد تلفزيون "أي بي سي".

ولم تكشف المحطة الأميركية عن مضمون المقابلة، ولكن صحافيا فيها كشف مقتطفات من أقوال الأسد خلال لقاء مع الصحافيين في وزارة الخارجية.

وقال الصحافي، إن الأسد قال ردا على سؤال حول القمع: "أنا رئيس.. لست مالك البلاد، إذن هي ليست قواتي".

وأضاف الأسد في المقابلة أن "هناك فرق بين انتهاج سياسة القمع المتعمد، ووجود بعض الأخطاء يرتكبها بعض المسؤولين. هناك فرق كبير".

وأعلنت شبكة "أي بي سي" أن الرئيس السوري استقبل المذيعة التلفزيونية الشهيرة والترز بعد وصولها إلى دمشق، وأجرى بذلك أول مقابلة تلفزيونية مع الإعلام الأميركي، منذ بدء حملة القمع قبل تسعة أشهر.

وقالت الشبكة إن والترز وجهت إلى الرئيس الأسد أسئلة حول تقرير الأمم المتحدة الأخير، الذي تحدث عن مقتل وتعذيب مدنيين من بينهم أطفال.

وفي موضوع نشر المراقبين الدوليين نقلت العربية نت عن مصادر "أن الضغوط الروسية على دمشق كانت وراء الموافقة السورية المشروطة على بروتوكول الجامعة العربية المقترح لنشر المراقبين في سوريا.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن الضغوط جاءت من موسكو لدرجة مشاركة موسكو حتى في صياغة الرد السوري على الجامعة العربية، مما يفسح لدمشق مجالا للمناورة مع العواصم العربية والدولية.

وفسرت المصادر موقف روسيا بأنه يعكس محاولة موسكو أن توازن بين مصالحها الإقليمية وسمعتها الدولية، خاصة بعد صدور تقرير اللجنة الدولية عن انتهاكات النظام لحقوق الإنسان.

كما كشفت المصادر أن موسكو مازالت ترى في الرئيس السوري حليفا جديا لها في منطقة الشرق الأوسط ، وتعتقد أن سقوط هذا النظام سيقود إلى خروج روسيا تماماً من المنطقة، نفوذا أو سوق سلاح .

وأشارت المصادر إلى أن موسكو تعمدت تسريب هذا الدور بصورة مباشرة، ولأول مرة، وأن تصريحات نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف تصب في هذا السياق.

وعلمت العربية.نت أن روسيا وسوريا أقامتا ما يمكن تسميته بـ"خلية أزمة"، وان الخط الساخن بين موسكو ودمشق لا يتوقف، إضافة إلى أن القيادة الروسية تعمل دائماً مع أطراف عربية وإقليمية من أجل التوصل إلى أمرين؛ الأول هو تكوين حائط سد للنظام السوري، أما الثاني فهو إقناع دمشق بتقديم بعض التنازلات الجدية ولكن شريطة أن لا تكون شرعية النظام أو رحيله جزءا من أية صفقة.

وأردفت المصادر أن موسكو تراهن على توصل دمشق والجامعة العربية إلى توافق حول ملف المراقبين، وان الولايات المتحدة وأوروبا كانتا في جو الاتصالات السورية الروسية، وعزت المصادر القرار الثلاثي بين واشنطن ولندن وباريس بعودة سفرائهم إلى دمشق كي لا يكونوا بعيدين عن الحدث، في حال بدأ "المراقبون" نشاطهم في سوريا.

الجنزوري بصلاحيات الرئيس.. والقاهرة تكشف مرشّح الداخلية

القضاء يردّ دعوى تنحية قاضي محكمة مبارك.. واستئناف الجلسات في الشهر المقبل

□ القاهرة / وكالات

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يشرف على السلطة في مصر، قراراً أمس، بتفويض رئيس الوزراء "المكلف"، الدكتور كمال الجنزوري، مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية، عدا ما يخص القوات المسلحة والهيئات القضائية، تزامناً مع أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية، أمام رئيس المجلس العسكري، المشير محمد حسين طنطاوي.

وبعد طول تكتم على اسم المرشح لشغل منصب وزير الداخلية "لأسباب أمنية"، فقد أورد التلفزيون الرسمي أن رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومة "الإنقاذ الوطني"، استقبل أمس الأربعاء، مدير أمن الجيزة الأسبق، اللواء محمد إبراهيم يوسف، باعتباره مرشحاً لتولي وزارة الداخلية، التي تواجه تحديات كبيرة، أهمها إنهاء حالة "الانفلات الأمني"، وإعادة الانضباط إلى الشارع المصري.

ويكتسب منصب وزير الداخلية حساسية خاصة لدى كثيرين في مصر، بحسب ما جاء على موقع "أخبار مصر"، التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون، حيث اتهمت منظمات حقوق الإنسان أجهزة الوزارة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، واستخدام القسوة، فضلا عن تصديها بعنف للاحتجاجات السلمية خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني الماضي.

وتضم حكومة الإنقاذ ١٢ من الوزراء القدامى وهم: حسن يونس وزيراً للكهرباء، وفايزة أبو النجا وزيرة للتخطيط والتعاون الدولي، وجودة عبد الخالق للتموين والتجارة، ومنير فخري عبد النور للسياحة، وعبد الله غراب للبترول، وعبد الفتاح القوصي للأوقاف، ومحمد كامل عمرو للخارجية، ومحمد عيسى للصناعة، وعلي صبري عويضة وزير دولة للإنتاج الحربي، وعبد القادر سالم للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهشام قنديل للري، ومحمد فتحي البرادعي للإسكان.

وبالإضافة إلى وزير الداخلية، فقد ضمت الحكومة عدداً من الوزراء الجدد، هم: جمال محمد عربي للتربية والتعليم، وفتحي فكري للقوى العاملة، وشاكر عبد الحميد للثقافة، وممتاز السعيد للمالية، وحسين مصطفى موسى للتعليم العالي، وسعد نصار للزراعة، ومحمد إبراهيم علي للآثار، ونجوى خليل للتأمينات، وأحمد أنيس للإعلام، وجلال مصطفى سعيد للنقل، وأشرف الشرقاوي للاستثمار وقطاع الأعمال، وفؤاد النواوي للصحة، وحسين مسعود للطيران المدني، وعادل عبد الحميد للعدل، ونادية زخاري وزيرة دولة للبحث العلمي، ومصطفى حسين كامل للبيئة.

وعلى عكس توقعات سابقة بأن تضم التشكيلة الوزارية لحكومة الإنقاذ الوطني، عدداً من "شباب الثورة"، نقل الموقع الرسمي عن الدكتور الجنزوري قوله إن التشكيل يخلو من الوجوه الشبابية، على أن يتم تعيين عدد من الشباب كمساعدين للوزراء.

وعلى صعيد متصل، رفضت محكمة استئناف القاهرة دعوى رد المستشار أحمد رفعت قاضي محكمة الجنايات التي تنظر بمحاكمة الرئيس المصري السابق، حسني مبارك، ونجليه علاء وجمال، ووزير الداخلية الأسبق، حبيب العادلي، وعدد من كبار المسؤولين الأمنيين السابقين، بتهم الفساد وقتل "الثوار"، خلال أحداث ثورة ٢٥ / كانون الثاني الماضي.

وقضت محكمة الاستئناف، في جلستها أمس ، بتغريم أحد محامي المدعين بالحق المدني، والذي أقام دعوى تنحية القاضي أحمد رفعت، في أيلول الماضي، مبلغ ٦ آلاف جنيه (حوالي ألف دولار)، مما يمهد الطريق أمام محكمة الجنايات لاستئناف محاكمة الرئيس السابق، في جلستها المقررة في ٢٨ كانون الأول الجاري، بعد تأجيل دام نحو شهرين.

واستمعت محكمة الجنايات، في ٢٤ أيلول الماضي، إلى شهادة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير محمد حسين طنطاوي، في جلسة استغرقت نحو الساعة، قررت بعدها تأجيل نظر القضية إلى ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في أعقاب طلب أحد المحامين عن المدعيين بالحق المدني، برد هيئة المحكمة.

ويواجه مبارك والعادلي و٦ من كبار مساعديه تهم التحريض على قتل المتظاهرين، كما يواجه مبارك ونجلاه، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، اتهامات تتعلق بالفساد المالي، وإهدار المال العام، وتسهيل الاستيلاء عليه بغير مبرر قانوني، والتي في مقدمتها تصدير الغاز لإسرائيل بسعر أقل عن الأسعار العالمية.

إعلان الحكومة اليمنية بزعامة المعارض باسندوة

□ صنعاء / وكالات

أصدر نائب الرئيس اليمني أمس مرسوما تضمن تشكيلة حكومة الوفاق الوطني اليمنية برئاسة القيادي المعارض محمد سالم باسندوة، وتوزع أعضاؤها مناصفة بين الحزب الحاكم والمعارضة، وذلك بموجب اتفاق المبادرة الخليجية لانتقال السلطة في اليمن. ونشرت وكالة الأنباء اليمنية نص المرسوم الذي تضمن تشكيلة الحكومة المؤلفة من ٣٥ عضوا بينهم رئيسها المعارض، و٣٤ وزيرا ينتمون مناصفة إلى الحزب الحاكم وحلفائه من جهة، وأحزاب اللقاء المشترك من جهة أخرى.

وفي وقت سابق ، أكد رئيس الوزراء اليمني المكلف محمد سالم باسندوة أنه "تم الاتفاق على كل الأسماء" في الحكومة التي تشكل مناصفة بين المعارضة والحزب الحاكم.

وكان الطرفان اتفقا الأسبوع الماضي على تقاسم الحقائب، وخصوصا الحقائب السيادية الحساسة.

ومن المتوقع أن تحصل المعارضة على حقائب الداخلية والمالية والإعلام وحقوق الإنسان والتعاون الدولي. وسيحتفظ الحزب الحاكم في التشكيلة الجديدة بحقائب الخارجية والدفاع والنفط والاتصالات.

ومن المقرر أن تقوم هذه الحكومة بإدارة المرحلة الانتقالية مع نائب الرئيس اليمني.

وكان سفير الاتحاد الأوروبي بصنعاء ميكيليه دورسو أكد أن المجتمع الدولي لن يسمح بحدوث أي انتكاسة للمبادرة الخليجية، مشيرا إلى أن ما يحصل الآن هو أن كل طرف يتهم الطرف الآخر ويلعب دور الضحية.

وقال السفير دورسو في مؤتمر صحفي مطلع الأسبوع الحالي: المجتمع الدولي بأكمله ملتزم بضمان تنفيذ اتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ كان واضحا ومرّر رسائل لا لبس فيها ، وهي أن المجتمع الدولي موحد تجاه اليمن وسيحمل المسؤولية كل من يحاول إفساد هذه العملية السياسية.

وشدد سفير الاتحاد الأوروبي على أن توقيع المبادرة الخليجية يعتبر إنجازا كبيرا للثورة اليمنية لتبدأ عملية التغيير معربا عن سعادته لكون نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي أبدى التزامه وأصدر بعد ثلاثة أيام من توقيع المبادرة قرارين بالدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة في ٢١فبراير شباط المقبل، وبتكليف مرشح المعارضة بتشكيل حكومة الوفاق الوطني .وشدد على ضرورة أن يمارس نائب الرئيس الصلاحيات المنقولة إليه، قائلا: "الأولوية الآن هي أن يضطلع نائب الرئيس بمهامه بشكل كامل وفقا لما هو منصوص عليه في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ولقد بدأ بالفعل في هذا الاتجاه عبر الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة وتسمية رئيس الحكومة". وتوقع السفير دورسو أن يتم خلال الأيام القليلة القادمة إعلان تشكيل حكومة الوفاق الوطني وأيضا تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية بحسب ما نصت عليه المبادرة الخليجية.

المكسيك تمنع دخول الساعدي القذافي إلى أراضيها

□ مكسيك / وكالات

ذكرت متحدثة باسم حكومة المكسيك أن بلادها منعت دخول الساعدي ابن الزعيم الليبي السابق معمر القذافي وعدد من أفراد عائلته إلى أراضيها. وأضافت أنه جرى اعتقال عدة أشخاص بسبب خطة مزعومة لدخوله المكسيك في سبتمبر/أيلول الماضي، نقلا عن رويترز.

وقال سكرتير الحكومة اليخاندرو بيور إن مسؤولين في الاستخبارات المكسيكية كشفوا خطة في ذروة الاضطرابات التي شهدتها ليبيا، لتهريب الساعدي وعدد من أقارب القذافي إلى المكسيك بوثائق مزورة. وفي تشرين الثاني الماضي، منح رئيس النيجر محمد يوسف، الساعدي، حق اللجوء السياسي لأسباب إنسانية. وفي وقت لاحق، أكد رئيس وزراء النيجر، أنه "ليس وارداً" تسليم الساعدي حتى يمكن التأكد على الأقل من توفير محاكمة عادلة له في ليبيا. ولجأ الساعدي القذافي، البالغ من العمر ٣٨ عاماً، إلى النيجر في /آب لدى سقوط طرابلس الذي أنهى نظام والده الاستبدادي الذي استمر ٤٢ عاماً. وتلاحق السلطات الليبية الجديدة الساعدي الذي تتهمه "بترهيب الناس والاستيلاء على أموال عندما كان يتولى إدارة الاتحاد الليبي لكرة القدم"، كما يقول الإنتربول. وكان الساعدي القذافي، لاعب كرة القدم، يترأس إحدى وحدات النخبة في الجيش الليبي قبل سقوط النظام. وفي صعيد ذي صلة أعلنت الحكومة الليبية في أنها منحت الميليشيات المسلحة مهلة أسبوعين لمغادرة طرابلس، مهددة بإغلاق العاصمة أمام حركة السيارات. قال مكتب رئيس الحكومة عبد الرحيم الكيب في بيان "في حال لم تغادر الميليشيات العاصمة قبل العشرين من كانون الأول فإن سكان طرابلس والحكومة سيقفلون المدينة أمام حركة المرور". وقام بعض السكان بإغلاق عدد من طرقات العاصمة أمام السيارات احتجاجا على فوضى السلاح في المدينة، خصوصا بعد حصول اشتباكات متكررة بين مجموعات عدة من الثوار. وتضمن بيان الحكومة الليبية أيضا دعوة من عبد الرزاق أبو حجر رئيس المجلس المحلي في طرابلس للثوار الذين قدموا من مناطق عدة للمشاركة في معركة طرابلس للعودة إلى مناطقهم. وقال أبو حجر "نحن نقدر مساعدتكم، إلا أن الوقت حان لكي تعودوا إلى عائلاتكم وأصدقائكم والمساهمة في إعمار مدنكم". وكان أبو حجر أعلن في وقت سابق أن "مجلس طرابلس عقد اجتماعا الثلاثاء الماضي مع رئيس الوزراء ووعدت الحكومة خلاله بإنهاء وجود الأسلحة في طرابلس قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر".